

صدّات أسعار النفط وإجراءات مواجهة آثارها السلبية على التوازنات النقدية والمالية  
في الجزائر (2020-2000)

Oil prices shocks and measures to counter their negative effects on monetary  
and financial equilibrium in Algeria(2020-2000)

اسماعيل مومني\*<sup>1</sup>، صادق هادي<sup>2</sup>، زهير بن دعاس<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جامعة فرحات عباس سطيف 1 (الجزائر)، البريد الإلكتروني: smail.moumeni@univ-setif.dz

<sup>2</sup> جامعة فرحات عباس سطيف 1 (الجزائر)، البريد الإلكتروني: sadiq.hadi@univ-setif.dz

<sup>3</sup> جامعة فرحات عباس سطيف 1 (الجزائر)، البريد الإلكتروني: ben\_daas19@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/01/09

تاريخ القبول: 2021/12/12

تاريخ الاستلام: 2021/11/24

**المخلص:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة متطلبات الحفاظ على التوازنات النقدية والمالية في الجزائر في ظل تواصل تقلبات أسعار النفط؛ معتمدين في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، الذي نقوم من خلاله بوصف مختلف الجوانب النظرية المرتبطة بالدراسة وتحليل الأرقام والإحصائيات المتعلقة بتطور المؤشرات ذات الصلة، وقد توصلنا إلى أن الاقتصاد الجزائري عرف انكشافا حادا بعد الصدمة النفطية التي انطلقت منذ النصف الثاني من سنة 2014، أدى ذلك إلى انعكاساتها سلبية مختلفة، كانخفاض سعر صرف الدينار، التراجع الحاد في قيمة الصادرات واحتياطات الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى تسجيل عجز موازني قياسي. وعليه يستوجب على الجزائر العمل على فك ارتباط اقتصادها بسعر برميل النفط من خلال إصلاح نموذجها التنموي، حوكمة سياستها الإنفاقية، بالإضافة إلى تطوير أساليب إعداد الموازنة، ورقمنتها، وتعزيز الحوكمة الجبائية، وكذا تنويع اقتصادها والبحث عن مصادر تمويلية بديلة.

الكلمات الدالة: أسعار النفط، الصدمة النفطية، التوازنات النقدية والمالية.

**Abstract:**

The objective of this research study is to determine the requirements for maintaining monetary and financial Equilibrium in Algeria, in light of the continued fluctuations in oil prices; Relying on the descriptive analytical approach, through which we describe the various theoretical aspects related to the study variables and analyze the data related to the development of the relevant variables and indicators.

The results of the study showed that the Algerian economy experienced a sharp exposure after the oil shock in mid-2014, which led to various negative repercussions and effects, such as: the depreciation of the dinar exchange rate, the sharp decline in the value of exports and foreign exchange reserves, in addition to recording a budget balance deficit. Accordingly, the Algerian government must disengage its economy from oil by reforming its development model, governing its expenditures policy, and strengthen fiscal governance, as well as diversify its economy and search for alternative financing sources.

**Keywords:** Oil Prices, Oil Shock, Monetary and Financial Equilibrium.

\* المؤلف المرسل.

## المقدمة

عرفت السوق النفطية الدولية تقلبات حادة منذ منتصف سنة 2014، كان لها الأثر البالغ على الاقتصاديات التي تعتمد على النفط كمصدر أساسي لدخلها الوطني. والجزائر كواحدة من الاقتصاديات الريعية التي يحتل فيها قطاع النفط مكانة هامة سواء من حيث مساهمته في تركيبة الناتج المحلي الخام من جهة، أو من حيث حصته في القيمة الإجمالية للصادرات (أكثر من 97%) من جهة ثانية، عرفت انكشافا كبيرا على هذه التقلبات، من خلال مختلف القنوات النقدية والمالية، لذلك فالتحدي الذي يطرح أمامها اليوم هو ضرورة الحفاظ على توازنها النقدية والمالية من أجل ضمان سيرورة برامجها التنموية من جهة، وتلافي التأثيرات السلبية للتقلبات الدورية لأسعار النفط الذي يرتبط بعوامل السوق الدولية والتجاذبات السياسية الدولية من جهة ثانية.

إنّ هذه الدراسة تهدف إلى محاولة الوقوف على أهم تأثيرات صدمات أسعار النفط على التوازنات النقدية والمالية في الجزائر ومتطلبات الحفاظ عليها، حيث تمحورت إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

**ما هي إجراءات الحفاظ على التوازنات النقدية والمالية في الجزائر في ظل الصدمات الدورية لأسعار النفط في السوق الدولية؟**

وتدرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري؟ وما هي مختلف العوامل المؤثرة على أسعار النفط؟
  - ما هي أهم قنوات تأثير انخفاض أسعار النفط على التوازنات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري؟
  - ما قدر المؤهلات التي تحوزها الجزائر من أجل تنويع اقتصادها؟
  - ما هي أهم متطلبات الحفاظ على التوازنات النقدية والمالية للجزائر؟
- وعليه تركز هذه الدراسة على اختبار الفرضيات التالية:

- يؤدي النفط دورا أساسيا في الاقتصاد الجزائري وتساهم إيراداته بشكل كبير في تنفيذ أهداف السياسة التنموية للدولة؛
- إنّ أي تقلبات تحدث في أسعار النفط سيكون لها تداعيات مباشرة على التوازنات النقدية والمالية للجزائر؛
- يعتبر تبني إستراتيجية واضحة لتنويع الاقتصاد الوطني وتنويع إيرادات المالية العامة مدخلا مهما للحفاظ على التوازنات المالية والنقدية للجزائر، والتقليل من الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني.

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية واختبار مختلف الفرضيات، سوف تعتمد دراستنا هذه المنهج الوصفي التحليلي، الذي نقوم من خلاله بوصف مختلف الجوانب النظرية المرتبطة بالدراسة وتحليل الأرقام والإحصائيات المتعلقة بتطور المؤشرات ذات الصلة وإبراز أثارها على الاقتصاد الوطني.

كما تتمثل الحدود والزمانية للدراسة في الفترة بين سنة 2000 وسنة 2020، ولذلك فالدراسة تتناول تطور مجموعة مهمة من المؤشرات ذات الصلة بالموضوع خلال هذه الفترة أو خلال مرحلة معينة من هذه الفترة.

وللإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها فقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور، وهي:

- مكانة النفط في تركيبة الاقتصاد الجزائري.

- قنوات تأثير تقلبات أسعار النفط على التوازنات النقدية والمالية.

- متطلبات الحفاظ على التوازنات النقدية والمالية في الجزائر .

### 1. مكانة النفط في تركيبة الاقتصاد الجزائري

يحضى النفط بمكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، فهو من أكثر القطاعات الاقتصادية مساهمة في تركيبة الناتج المحلي الخام، كما يعتبر موردا رئيسيا لتمويل ميزانية الدولة ومختلف المشاريع التنموية، ويستحوذ كذلك على حصة معتبرة من إجمالي الصادرات، وفيما يلي سنحاول إبراز ذلك.

#### 1.1. نظرة على الدورات السعرية للنفط والعوامل المؤثرة فيه

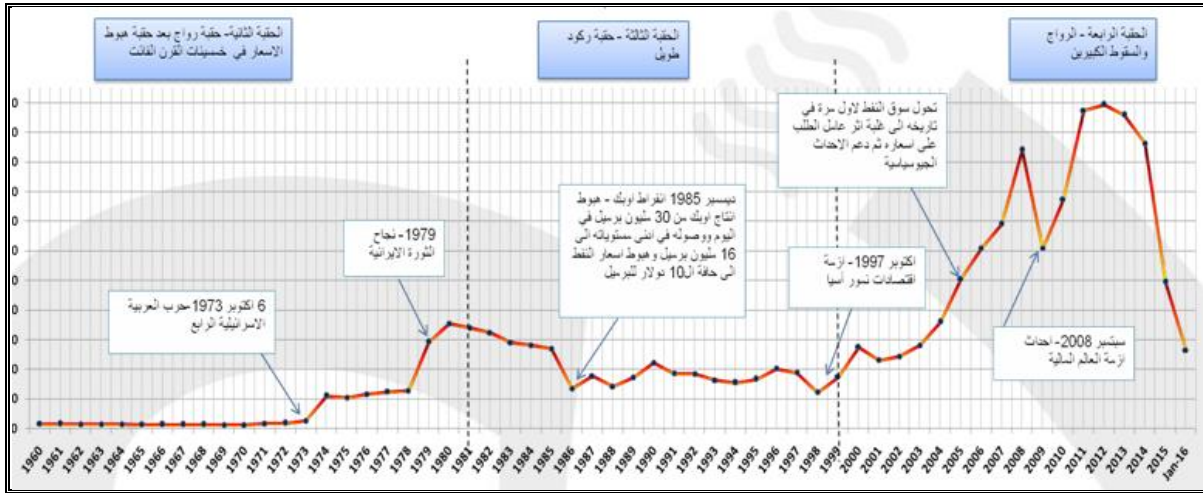
يتحدد سعر أي سلعة بتفاعل قوى الطلب والعرض عليها، إلا أن متابعة التطورات السعرية لبرميل النفط يثبت أنه لم يخضع دائما لذلك التفاعل، حيث تتدخل عوامل أخرى غير اقتصادية بعضها يخضع لمصالح الاحتكارات النفطية وبعضها يأخذ الطابع الجيو سياسي.

▪ **دورة أسعار البرميل:** إن المنتبع لتطور أسعار النفط خلال العقود الأخيرة يتأكد أنه يخضع غالبا

لمبدأ الدورات الاقتصادية، حيث عادة ما يتبع ارتفاع أسعاره لدورة انخفاض بعدها، ولعل الشكل

أدناه يثبت ذلك خلال الفترة الممتدة من 1960 إلى جانفي 2016 (السحنون، 2016)

## الشكل رقم (01): تطور سعر برميل البترول وتقلباته الدورية من 1960 - جاني في 2016



المصدر : جاسم خالد السحنون؛ النفط إلى ابن؛ الجمعية الاقتصادية الكويتية مارس 2016؛ متاح على

[//www.alshall.com/wp-content/uploads/2016/02/Jaseem-ALSadoun-.pdf](http://www.alshall.com/wp-content/uploads/2016/02/Jaseem-ALSadoun-.pdf)

يتضح من الشكل رقم (01)، أن سعر البرميل من البترول عرف دورات عديدة ومتبادلة بين الركود والرواج، وهو ما ينفى عنصر المفاجئة في تقلبات أسعاره في المدى الطويل، ويحتم على الدول المصدرة له والمستوردة له أن تتوقع ذلك وتحناط منه. وعموما كانت فترة رواج سوق النفط الأخيرة في بداية القرن الحالي هامة في رفع سعر النفط إلى سعره الاقتصادي بعد سعر سياسي متدني فرضه إتحاد المستهلكين، وقد تحقق الارتفاع في بداية الألفية الثالثة بسبب النهوض الاقتصادي غير المسبوق لآسيا بقيادة الصين.

إلا أنه منذ سنة 2014، يبدو أن سعر النفط قد حسم حركة أسعاره على المستقبل المنظور، وفي اعتقادنا معدل سعر برميل النفط لا يمكن أن يتعدى مجال سعري ما بين 80 - 60 دولار أمريكي للبرميل أو معدل 70 دولار أمريكي للبرميل، وهو سعر اقتصادي يلائم كل الأطراف.

▪ أهم العوامل المؤثرة على أسعار البترول: تتعدد العوامل المؤثرة على أسعار البترول في

السوق النفطية العالمية، بعضها اقتصادي والبعض الآخر غير اقتصادي، وعموما يمكن إجمال

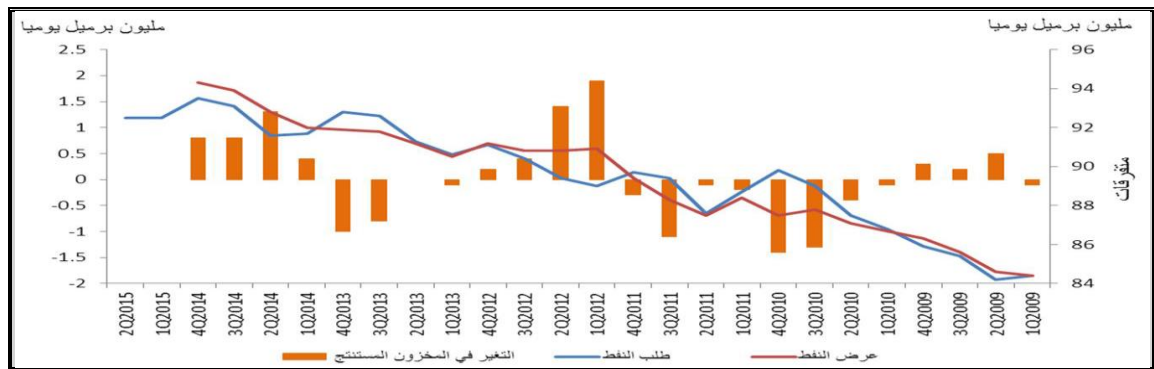
أهمها فيما يلي:

- عوامل متعلقة بالطلب والعرض: بعد نحو عقد ونصف العقد من الزمن من انهيار الأسعار في أواسط الثمانينيات من القرن العشرين، بدأت الأسعار في الارتفاع منذ عام 2002؛ بسبب صعود الصين والهند وغيرها من دول شرق آسيا، وبقيت مرتفعة خلال العقد الماضي (أكثر من 100 دولار بالنسبة إلى البرميل الواحد منذ سنة 2010؛ وذلك لسببين أساسيين، هما: ارتفاع الطلب في دول مثل الصين، ونقص الإمدادات من دول كانت مضطربة سياسياً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كالعراق، وليبيا؛ ونظراً لتأخر استجابة العرض للطلب حينئذ، أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار، ولكن في الوقت نفسه كانت ثمة متغيرات تجري بسرعة تحت السطح؛ فارتفاع الأسعار خلال العقد الماضي أدى إلى تحفيز الاستثمارات لاستخراج النفط

من مكامن كان يصعب استخراجها منها من قبل، بسبب ارتفاع التكلفة، ونعني بذلك تحديداً النفط الصخري في الولايات المتحدة والنفط الرملي في كندا.

وفي الوقت نفسه بدء الطلب العالمي للنفط يتراجع بسبب الركود الاقتصادي في منطقة اليورو، والتباطؤ في الصين وآسيا، والتحسُّن في تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة، إضافة إلى معاودة الإنتاج والإمدادات في كلٍّ من العراق وليبيا (الخاطر، أوت 2015، الصفحات 5-10). ومنذ النصف الثاني من سنة 2014 بدأت زيادة العرض تظهر جليا في الأسواق، وأخذ العرض العالمي يتزايد على نحوٍ أكبر من الطلب، فبدأت سلسلة الانخفاضات غير المسبوقة يوم بعد يوم، خاصة بعد أن أقيمت أوبك على سقف إنتاجها دون تغيير، وقد كان ذلك مفاجئاً للأسواق، ما أدَّى إلى مزيد من التهاوي في أسعاره.

الشكل رقم (02): رسم بياني يمثل حساب العرض والطلب إلى غاية 2015



المصدر: خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الإمارات العربية المتحدة، أوت 2015، ص.5.

لقد عرفت السوق تخمة من المعروض النفطي بلغت حوالي 98 مليون برميل يوميا (OPEC)، مارس 2016) في جانفي 2016، ويتوقع أن يصل إلى حوالي 100 مليون برميل يوميا سنة 2017 بفعل اتجاه الولايات المتحدة للتصدير، واستعادة إيران لحصتها في السوق بعد رفع العقوبات الدولية عليها؛ والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (01) : توازنات العرض والطلب النفطي (مليون برميل/ اليوم) بين سنة 2014-2015

البيان	نوفمبر 2015	أكتوبر 2015	التغير عن أكتوبر 2015	نوفمبر 2014	التغير عن نوفمبر 2014
طلب الدول الصناعية	46,2	46,6	-0,4	45,6	0,6
باقي دول العالم	49,1	49,3	-0,2	47,6	1,5
إجمالي الطلب العالمي	95,3	96,1	-0,8	93,2	2,1
إمدادت أوبك	38,8	38,7	0,1	36,3	2,5
نفط خام	6,7	6,8	-0,1	6,7	0,0

سوائل الغاز ومكثفات	57,2	57,1	0,1	56,1	1,1
عوائد التكرار	2,3	2,3	0,0	2,4	0,1-
إجمالي العرض العالمي	98,4	98,2	0,2	94,8	3,6
الموازنة	3,1	2,1	/	1,6	/

Source: energy intelligence briefina; december 20; 2015.

يتضح من الجدول أعلاه تزايد حجم الفجوة بين الطلب والعرض على النفط، حيث انخفض الطلب العالمي بين سنتي 2015 و2014 بحوالي 0.8% وفي مقابل ذلك تزايد حجم المعروض العالمي بحوالي 0.2%. وهو ما يبرر جزئياً بعض تلك الانخفاضات الحادة في أسعاره. وعموماً يمكن إجمال العوامل المؤثرة على المعروض النفطي في (السحنون، 2016):

- توجه الولايات المتحدة نحو إنتاج النفط الصخري، حيث أدى ذلك إلى زيادة مقدارها 7 ملايين برميل يومياً من النفط منذ سنة 2008؛
- وجود مناطق مضطربة سياسياً في الشرق الأوسط (العراق وليبيا) ما زالت تسعى لرفع إنتاجها من النفط؛
- تغير إستراتيجية الأوبك نحو استهداف الحصص بدلاً من استهداف الأسعار، وهذا ما جعل الأسعار أقرب إلى الأسعار التنافسية؛ بالإضافة إلى رفع العقوبات على إيران، وسعيها لاسترجاع حصتها تدريجياً في السوق؛
- ارتفاع إنتاج الدول خارج منظمة الأوبك: فإذا كانت دول الأوبك تحافظ على سقف الإنتاج منذ عشرة سنوات عند حوالي 30 مليون برميل يومياً كمتوسط، وهو ما يشكل نسبة 32.9% من الإنتاج العالمي، فإن الإنتاج من خارج الأوبك حقق نمواً بمعدل 11% من 55.5 مليون برميل يومياً عام 2009م إلى 61.7 مليون برميل خلال الربع الثالث 2014، الأمر الذي يجعل هذه الدول مسؤولة بشكل كبير عن زيادة المعروض النفطي.
- أما بالنسبة للعوامل المتعلقة بالطلب، فإن انخفاض أسعار النفط يعود إلى الأسباب التالية:
- تواصل موجات الركود في الاقتصاد الأوروبي، وتباطؤ الاقتصاد الصيني وانخفاض معدلات نموه؛
- ارتفاع تطبيقات معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في أميركا وغيرها من الدول المتقدمة.
- استمرار التباطؤ الاقتصادي العالمي خاصة في ظل الركود النسبي الذي عرفته الصين خلال سنة 2015 بعد أكثر من عقدين من النمو المستمر والمستدام؛ وتقلص واردات الطاقة الأمريكية منذ سنة 2011 واتجاهها نحو الاستثمار في الغاز الصخري.

- قناة التوقعات المستقبلية: إضافة إلى عاملي العرض والطلب ثمة قناة التوقعات المستقبلية بشأن الوضع العام للسياسة النقدية في الولايات المتحدة وتأثير ذلك في أسعار النفط والمعادن، فخلال العقد الماضي تنامي استخدام النفط بوصفه سلعة مالية للمتاجرة والمضاربة به في أسواق المال. وفي ظلّ التوقعات بقرب رفع أسعار الفائدة (من الصفر) في الولايات المتحدة والخروج من السياسة النقدية التوسعية غير التقليدية التي اتبعتها الاحتياطي الفيدرالي الأميركي منذ انفجار الأزمة المالية العالمية عام 2007، مع بقاء أسعار الفائدة منخفضة في مناطق رئيسة من العالم، كمنطقة اليورو، واليابان، فإنّ ذلك يؤدي إلى أمرين، أحدهما إعادة توجيه رؤوس الأموال والمحافظ الاستثمارية نحو الاستثمار في الأصول المالية مثل أدوات الخزينة وسنداتها، والآخر يؤدي إلى رفع سعر صرف الدولار الأميركي، وهو ما يضعف الطلب في مناطق مستهلكة رئيسية متعلّقة بالعالم مثل منطقة اليورو واليابان؛

## 1. 2. أهمية النفط في سيرورة الاقتصاد الجزائري

يؤدي النفط دورا بارزا في سيرورة الاقتصاد الجزائري، سواء من خلال مساهمته في تركيبة الناتج الوطني أو صادرات الدولة أو من خلال دوره في تمويل الموازنة العامة، ويعود ذلك في الحقيقية للإمكانيات النفطية التي تحوزها الجزائر، والجدول أدناه يبرز الإمكانيات النفطية للجزائر، ومكانة النفط في سيرورة اقتصادها.

الجدول رقم (02): مكانة النفط في سيرورة الاقتصاد الجزائري (2008-2020)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مؤشرات سوق النفط													
الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام (مليار برميل)	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام من إجمالي العالم (%)	1.04	1.03	0.99	0.98	0.96	0.95	0.95	0.95	0.95	0.95	0.95	0.95	0.95
إنتاج النفط الخام ألف برميل / يوم	1356.0	1221.0	1190.0	1162.0	1146.0	1157.0	1193.0	1153.0	1163.0	1151.0	1010.0	1020.0	/
إجمالي استهلاك الطاقة ألف برميل مكافئ نفط / يوم	605.4	844.5	825.9	888.7	1003.6	1015.0	1080.4	1142.6	1127.7	/	/	/	/
صادرات النفط الخام ألف برميل / يوم	840.9	747.4	708.8	697.6	685.9	608.4	483.2	519.5	541.5	/	/	/	/
قيمة صادرات النفط الخام مليون دولار/يوم	38,543	21,497	28,089	37,289	34,662	29,807	26,976	13,661	11,352	/	/	/	/

97	97	97	97	97	97	97	97	97	97	97	مساهمة النفط في حجم الصادرات (%)
94.08	94	94.51	93.8	97	98	97	96.7	98	97	97	مكثة النفط في تركيبة الناتج المحلي الخام (%)
/	19	22.5	17.3	18.9	27.5	29.6	30	33	31	28	/

المصدر: www. Bankofalgeria.dz , OPEC.annual Statistical Bulletin 2020

يتضح من خلال الجدول (02)، أن الجزائر تحوز على إمكانيات نفطية تقدر بحوالي 1.5% مقارنة بحجم احتياطات مجموعة أوبك (أوبك)، (2015، صفحة 10)، حيث تقدر احتياطياتها النفطية المؤكدة حوالي 12 مليار برميل كمتوسط للفترة المدروسة، كما بلغت وتيرة إنتاج النفط في الجزائر زهاء 1203.5 ألف برميل يوميا؛

إن نسبة الاحتياطات النفطية وحجم الإنتاج السنوي يعكس هامشية التأثير الجزائري على تحركات أسعار النفط دوليا، كما يتضح من الجدول أعلاه كذلك الارتفاع النسبي لحجم الإنتاج الموجه للسوق المحلية ما يطرح تحدي مقابلة الاحتياجات المحلية مستقبلا في حالة مواصلة تدني الأسعار في السوق الدولية وارتفاع تكلفة استغلاله.

كما يكتسي النفط أهمية بالغة في سيرورة الاقتصاد الجزائري، حيث يرتبط تطور حجم الناتج المحلي الخام في الجزائر ارتباطا كبيرا به، لعل نسبة مساهمة النفط في تركيبته خير مثال على ذلك، حيث يساهم بنسبة تقارب 30% طيلة السنوات الأخيرة، وعليه فكل انخفاض في حجم الإنتاج سيؤثر سلبا على تركيبة الناتج المحلي الخام سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما يعتبر النفط موردا أساسيا لتمويل الاقتصاد الوطني، ومصدرا أساسيا للعملة الصعبة؛ ويتضح ذلك من خلال قيمة الصادرات النفطية التي تمثل حوالي 97% من حجم الصادرات الإجمالية، لذلك عندما انخفضت قيمة الصادرات النفطية بحوالي 40% سنة 2014، انعكس ذلك على انخفاض حجم الصادرات الإجمالية بحوالي 39.9%.

الحاصل مما سبق أن النفط لا يزال يساهم في تركيبة الناتج المحلي الخام الجزائري بأكثر من 30% (كمتوسط للفترة المدروسة)، كما يمثل حوالي 96% (كمتوسط) من صادراتها، وتعتمد عليه بحوالي 55% (كمتوسط لفترة 2000-2020) في تمويل إيرادات الموازنة العامة، ما جعل سياستها التنموية ولعقود طويلة تنتعش بمجرد حدوث طفرة في السوق النفطية الدولية وتتنكس عند كل تقلب، وبالتركيز على الفترة الممتدة بين سنتي 2000-2020، نجد أن الجزائر شرعت في تطبيق العديد من البرامج التنموية، نجم عنها تسارع غير مسبوق في وتيرة الإنفاق العام، إلا أن انخفاض حصيلة مواردها النفطية منذ النصف الثاني من سنة 2014، أدى إلى تفاقم العجز الموازني، حيث وصل إلى حدود 19 مليار دولار في موازنة عام 2019، والذي بدوره أدى إلى تنامي تدخلات صندوق ضبط الموارد لاحتوائه.



## 2. قنوتات تأثير تقلبات أسعار النفط على التوازنات النقدية والمالية

إن ارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بعوائد أسعار النفط، جعل من توازناته النقدية والمالية عرضة لأي تقلب يحدث في السوق النفطية الدولية، وسنحاول إبراز ذلك من خلال أهم مؤشرات الاستقرار النقدي والمالي.

### 1.2. أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة:

إن الحساسية المفرطة لمداخل الخزينة العمومية جراء تغير أسعار النفط هي جلية وواضحة، وكلما انخفضت أسعار النفط في الأسواق الدولية إلا وصاحبها انخفاض موازي لحصيلة الإيرادات العامة للدولة، باعتبار النفط يسهم في تمويل موازنة الدولة ( بحوالي 55% كمتوسط للفترة المدروسة)، وعموما يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم (03): تطور رصيد الموازنة بين 2000-2019

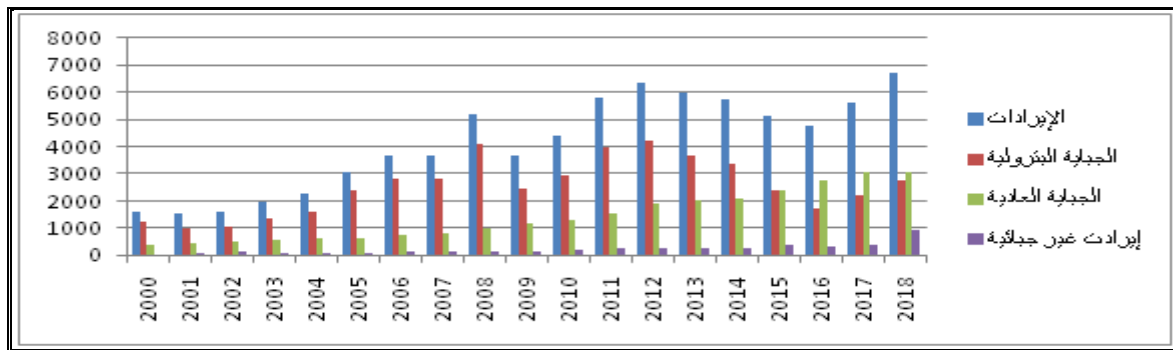
السنوات	نققات الموازنة مليار دج	إيرادات الموازنة مليار دج	الجباية البترولية مليار دج	نسبة الجباية البترولية إجمالي إيرادات (%)	رصيد الموازنة مليار دج	نسبة الرصيد إلى الناتج المحلي الخام (%)
2000	1178.12	1578.1	1213.2	76.87	399.9	9.7
2002	1550.64	1603.2	1007.9	62.86	52.5	1.1
2004	1891.76	2229.7	1570.7	70.44	337.9	5.5
2006	2453.01	3639.8	2799.0	76.90	1186.7	14
2008	4191.05	5190.5	4088.5	78.76	999.4	-9.04
2010	4466.94	4379.6	2905	66.33	-87.3	-0.7
2012	7058.17	6339.3	4184.3	66.01	-718.8	-4.4
2014	6995.76	5738.4	3388.4	59.04	-1257.3	-7.7
2015	7656.3	5103.1	2373.5	46.51	-2553.2	-14
2016	7984.1	4747.4	1682.5	35.44	-3236.7	-17
2017	6882.1	5563.1	2200.1	39.03	-1319	-6.9
2018	8628	6714.2	2776.1	41,35	-1913.8	- 9.6
2019	8557	6507.9	/	/	-2049.2	/
2020	7823	6289.72	/	/	-1524.3	/

Source: [http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/lois-de-finances\(2000-2020\)](http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/lois-de-finances(2000-2020))

يتضح لنا من الجدول رقم (03)، أن موارد النفط تلعب دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة، خاصة أن الإيرادات البترولية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية، وعليه فإن كل تذبذب في أسعاره سينعكس لا محالة على حجم الإيرادات وبالتالي حجم الإنفاق العام، ولعل العجز الموازي الكبير الذي سجلته الموازنة العامة خير دليل على ذلك، حيث بلغت نسبة تعدت 15% بين سنتي 2014 و2016، وذلك عند سعر مرجعي حسابي للميزانية في حدود 37 دولار للبرميل الواحد، مع العلم أن سعر تعادل الموازنة يتعدى سعر 90 دولار للبرميل الواحد.

إن تنامي تقلبات رصيد الموازنة خلال الفترة بين سنتي 2000 و 2019، وتزايد حدة العجز الموازي في السنوات الأخيرة يعكس الآثار الوخيمة للأزمة النفطية على توازنات الدولة المالية، ويعزى هذا العجز في الحقيقة إلى سببين اثنين، يتعلق السبب الأول بتزايد حجم النفقات العمومية بمعدلات كبيرة جدا، نتيجة البرامج التنموية انطلاقا من برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى برامج دعم النمو وتوطيده في الفترة ما بين 2001\_2014، حيث ارتفعت النفقات الجارية بحوالي 7.3 مرة بين سنة 2001 وسنة 2017، وهو ما يفسر اعتماد أهداف نمو الاقتصاد الجزائري على سياسة الميزانية بشكل كبير جدا بالنظر لمحدودية مساهمة القطاع الخاص، مع العلم أن متوسط نسبة نفقات التسيير إلى النفقات العامة خلال الفترة: 2008-2019، تقدر بحوالي 60% (انخفاضها النسبي منذ سنة 2014 عن متوسط الفترة المدروسة) وذلك بفعل الآثار الناجمة أساسا عن كتلة الرواتب والتعويضات لعمال الإدارات المركزية واللامركزية. أما السبب الثاني فيتعلق بتراجع إيرادات الدولة في السنوات الأخيرة نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وهو ما جعل الخطر مضاعف على التوازنات المالية للدولة واستقرارها. مع العلم أن إيرادات الجباية النفطية تمثل نسبة معتبرة من إيرادات الميزانية العامة للدولة، حيث يقدر متوسط مساهمتها بحوالي 50% كمتوسط للفترة المدروسة. والشكل أدناه يوضح لنا هيمنة الجباية البترولية على هيكل إيرادات الموازنة.

الشكل (03): تطور الإيرادات، الجباية البترولية، الجباية العادية، الإيرادات غير الجباية 2000\_2018



المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

يبقى التحدي القائم أمام الحكومة الجزائرية هو ضرورة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وضغط النفقات الجارية إلى أدنى حد ممكن وإتباع سياسات ترشيدها، وتعميق إصلاحات الجيل الثاني (الدولي، جوان 2016)، والبحث عن مصادر تمويلية بديلة للمشاريع التنموية.

## 2.2. أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري:

إن انخفاض أسعار النفط يؤدي في العادة إلى ارتفاع أسعار العملات في البلدان المستوردة للنفط، ولاسيما الدولار، وانخفاض أسعار العملات في البلدان المصدرة للنفط. وقد ساهم هبوط سعر النفط في حدوث انخفاض مفاجئ في أسعار عملات عدد من البلدان المصدرة للنفط، ومنها روسيا ونيجيريا والجزائر (الجزائر، 2014، صفحة 112\_114). والجدول أدناه يوضح مجمل التغيرات التي عرفها الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو خلال الفترة 2012\_2017.

### الجدول رقم (04): تغير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل أهم العملات الأجنبية

سنة	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	الوحدة	سعر صرف الدينار مقابل الدولار واليورو
سعر الصرف المتوسط	119,36	116,61	110.2	105.32	100,44	80,56	79,38	77,55	DA/US \$	سعر الصرف المتوسط
سعر الصرف نهاية الفترة	135,38	118,29	111.43	109.5	107,13	87,90	78,15	78,10	DA/US \$	سعر الصرف نهاية الفترة
سعر الصرف المتوسط	133,70	137,68	133.32	122,9	111,41	106,91	105,44	102,16	DA/EURO	سعر الصرف المتوسط
سعر الصرف نهاية الفترة	133,62	119,15	134.67	123.9	117,06	107,05	106,89	102,95	DA/EURO	سعر الصرف نهاية الفترة
احتياطات الصرف (مليار \$)	62	85	100	130	144	179	194	190	/	احتياطات الصرف (مليار \$)

**المصدر:** بالاعتماد على مؤشرات تغير أسعار الصرف، متوفرة على موقع وزارة المالية الجزائرية [www.mf.gov.dz](http://www.mf.gov.dz) والنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر - مارس 2020 - [https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin\\_49a.pdf](https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_49a.pdf) يتضح من الجدول رقم (04)، أن سعر صرف الدينار عرف انخفاضا غير مسبوق مقارنة بأهم العملات الدولية حيث انهار بحوالي 40% مقابل الدولار الأمريكي بين سنتي 2014 و 2017، ويرتبط ذلك في الحقيقة بتراجع النفط بطريقة غير مباشرة، لاسيما ما تعلق بتراجع مقابلات الكتلة النقدية بالعملة الأجنبية والتي تظهر جليا من خلال تراجع احتياطات الصرف.

### 3.2. أثر تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف من العملات الأجنبية:

أدى التطور الكبير في حصيللة الصادرات المرتبطة بالتزايد المستمر في أسعار المحروقات، إلى تراكم غير مسبوق لاحتياطيات الصرف من العملات الأجنبية، إلا أن تراجع أسعاره بشكل حاد منذ سنة 2014 كان له آثارا كبيرة على استنزاف هذه الاحتياطيات، والجدول التالي يبرز حجم هذا التراجع.

#### الجدول رقم(05): تطور احتياطيات الصرف الأجنبي خلال الفترة (2012-2020)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
احتياطيات الصرف بالمليار \$	190	194	179	144	130	100	85	62	53

المصدر: بالاعتماد على بنك الجزائر: التقرير السنوي حول الوضع النقدي والمالي، 2012-2020، www.Bankof algeria.dz

يتضح من الجدول أعلاه أن احتياطي الصرف الأجنبي عرف تراجعا سنة بعد سنة، حيث انخفض بأكثر من 100 مليار دولار بين سنتي 2014 و2019، وذلك بفعل انهيار أسعار النفط ومن المتوقع استمرار ذلك خلال السنوات القادمة في ظل توقع استمرار موجات البرميل الضعيف في المدى المتوسط وهو ما قد يؤدي إلى استنزاف كل احتياطيات الصرف في غضون سنة 2022 إذا استمرت سياسات الإنفاق بهذه الوتيرة.

### 4.2. أثر تقلبات أسعار النفط على ارتفاع المستوى العام للأسعار: يؤدي انخفاض النفط في البلدان

التي تفتقر إلى تثبيت التوقعات بالقدر الكافي حول تقلبات أسعار صرف عملاتها إلى سرعة وصول التضخم إلى مستويات بالغة الارتفاع. والجزائر كغيرها من هذه الدول فقد عرفت تخفيضا كبيرا في سعر صرف عملتها تعدى 40% منذ سنة 2014، ما انعكس على ارتفاع مستويات التضخم بحوالي 1,86% بين سنتي 2014 و2015، بالإضافة إلى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي منذ 2017، والجدول أدناه يبرز ذلك.

#### الجدول رقم06: تطور معدلات التضخم من 2012-2018

التغير المتوسط لمؤشر الأسعار نهاية 2015									
Base 2001=100									
التغير المتوسط لمؤشر الأسعار	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل التضخم	8,89	3,25	2,92	4,78	5,90	4,8	4,3	2	2,4
Source : <a href="https://www.ons.dz">https://www.ons.dz</a>									

يتضح من الجدول أعلاه أن معدلات التضخم في الجزائر ارتفعت على مدى السنوات الأخيرة، نتيجة ضعف الدينار وزيادة أسعار الطاقة المحلية، حيث ارتفع من 2.9 سنة 2014 إلى 4.8 سنة 2015، ليصل إلى حوالي 5.9 سنة 2016، ثم يعاود معدل التضخم الانخفاض إلى 2.4 سنة 2020 وقد جاء ذلك كمحصلة لارتفاع الأسعار التي شهدتها المجموعات السلعية الخاصة بالملابس، النقل، الصحة، السكن، الأثاث، والمواد الغذائية، وكذلك للضغوط التضخمية الناشئة عن تخفيض مستويات الدعم بالنسبة لمنتجات الطاقة، وكذا الضغوط المتولدة عن سعر صرف الدينار الجزائري مع تراجع احتياطات النقد الأجنبي نتيجة انخفاض أسعار النفط منذ سنة 2014. غير أن معدل التضخم عاود الانخفاض إلى 2.4 سنة 2020 بفعل جملة من التدابير النقدية .

**5.2. أثر تقلبات أسعار النفط على تمويل المشاريع الاستثمارية:** من المعلوم أن الجزائر منذ بداية الألفية انطلقت في سياسات المخططات الاستثمارية كآلية لدعم نمو الاقتصاد الوطني، خصص لها في البداية برنامج للإنعاش الاقتصادي، اعتبر كبرنامج تمهيدي خصص له حوالي 10 مليار دولار، استتبع ببرنامج لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009 بغلاف مالي قدر بحوالي 200 مليار دولار، وذلك بهدف تنشيط الطلب وتحفيز النمو والعمل على توسيع البنى التحتية الأساسية للاقتصاد. وقد تلاه المخطط الاقتصادي والاجتماعي للفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 بغلاف مالي قدر بحوالي 286 مليار يستهدف تنويع الاقتصاد الوطني وتحفيز الإنتاجية، وقد تم تدعيمه بمخطط رابع يمتد من 2015 إلى 2019 بغلاف إجمالي قدره 260 مليار دولار، حيث 40% منه متعلقة بالمشاريع غير المنجزة في المخطط السابق نظرا لارتفاع تكاليف العديد من المشاريع المبرمجة فيه.

إلا أن تهاوي أسعار النفط كان له تأثير سلبي مباشر على قدرة الدولة في إتمام هذه المشاريع، حيث تم تأجيل وإلغاء العديد من المشاريع التنموية، خاصة تلك التي لم تتطلق (محمد، 2014، صفحة 249).

في اعتقادنا يمكن للدولة مواصلة جهودها التنموية من خلال الاعتماد على آليات السوق وتفعيل مختلف الآليات التمويلية سواء عن طريق الاكتتابات السندية أو سياسات الاقراض بشتى أشكالها.

**6.2. أثر انهيار أسعار النفط على ميزان المدفوعات:** يعتبر النفط القوة الدافعة الرئيسية التي تعمل على تحقيق فوائض في الميزان التجاري، لذلك فكل تدهور في أسعاره سينعكس لا محالة على الحساب الجاري.

**الجدول رقم(07): تطور الحساب الجاري في الجزائر**

متوسط(2000-2012)	2013	2014	2015	2016	(2017)	2018
15.4	0.8	-9.4	-27.5	-25.3	-24.5	-18.8

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، أعداد مختلفة

يتضح من الجدول رقم (07) أن الجزائر سجلت خلافا كبيرا في حسابها الجاري بفعل أثر انخفاض الصادرات النفطية التي تستحوذ على حوالي 98 % من حجم الصادرات الإجمالية، وضخامة حجم الواردات رغم انخفاضها سنة 2015، فهيكلا وحجم الاقتصاد الجزائري لا يبرر هذا الحجم الهائل من الواردات، وعموما فهي تتميز بالتقلبات مثلها مثل الصادرات، وذلك لأن جزءا منها يتوقف على حجم الصادرات، وأن هذه الأخيرة تعتمد بدورها على أسعار النفط التي تتميز بعدم الاستقرار هي الأخرى، وأن الجزء الآخر من الواردات متعلق بالسياسة التنموية التي تعتمد عليها الدولة.

### 3-متطلبات الحفاظ على التوازنات النقدية والمالية في الجزائر

من خلال الآثار التي أشرنا إليها سابقا يتضح جليا حتمية تحقيق بعض المتطلبات كتعميق الإصلاحات الاقتصادية وتبني مقاربة لتنويع مصادر الدخل الوطني كآلية للحفاظ على التوازنات النقدية والمالية الداخلية والخارجية، وفيما يلي سنحاول إبراز ذلك.

### 1.3. تعميق الإصلاحات الاقتصادية: لعل من بين المهام الأساسية للحكومات هو ضمان بقاء

مواردها المالية على مسار قابل للاستمرار في الحاضر وفي المستقبل، مع العمل على تعزيز النمو الاقتصادي، ومواجهة الضغوط الرافعة للإنفاق بصورة ما، وحتى تكتمل هذه المهام ينبغي أن تحقق الحكومات توازنا دقيقا بين مختلف السياسات الإصلاحية سواء الهيكلية أو الظرفية.

▪ **ضرورة إصلاح النموذج التنموي:** لم تتخذ الجزائر الخطوات اللازمة من السياسات السليمة في أوقات الطفرة البترولية من أجل تحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد ريعي يعتمد على القطاع النفطي إلى اقتصاد يعتمد على قيمة العمل والإنتاج، وتنويع الأنشطة والصادرات، وتحويل الموارد الطبيعية الناضبة إلى أصول يتولد منها نمو قابل للاستدامة في المدى البعيد، وأهمها رأس المال البشري، فنموذج النمو السائد ظل لسنوات طويلة يعتمد على مداخيل النفط التي يعاد توزيعها في الاقتصاد من خلال آلية الإنفاق الحكومي، وجزء من هذا الإنفاق استهلاكي متعلق بأجور المواطنين ورواتبهم في القطاع العام، وجزء آخر منه متعلق بإنفاق رأسمالي في مشاريع التنمية، أو البنى التحتية والخدمات الاجتماعية. وعليه فالتنمية الحقيقية يجب أن تركز على بناء رأس المال البشري، والابتكار، والتطور التكنولوجي، مع العمل على تحقيق تحول صناعي يمكن من رفع مساهمة هذا القطاع في تركيبة الناتج، وكذا العمل على بناء اقتصاد معرفي، وتنويع الصادرات والاعتماد على الجهد المحلي في دفع عجلة التنمية مع الانفتاح على الاقتصاد العالمي ضمن معادلة المصالح المشتركة.

▪ **إصلاح سياسات الإنفاق:** يتأتى ذلك من خلال ترشيد سياسة الدولة الإنفاقية والابتعاد عن الإسراف والرفع من كفاءة وفعالية النفقة العمومية (الدولي، جوان 2016)، وإعادة الموارد العامة إلى مسار قابل للاستمرار بما يتطلب احتواء الإنفاق الاجتماعي وفاتورة الأجور العامة، ويقتضي كبح الزيادة في الإنفاق الاجتماعي ومعالجة نظم معاشات التقاعد العامة ومساعدات الرعاية الاجتماعية، وفي حالة إصلاح معاشات التقاعد، يبدو أن الخيار الأكثر جذباً هو رفع سن التقاعد تدريجياً، مع حماية الفئات المعرضة للتأثر وتوسيع نطاق الحصول على المزايا عند الحاجة. فعلى صعيد الإنفاق الاجتماعي يتوجب على الجزائر التحكم فيه باعتبارها تتسم بارتفاع معدلها نسبياً، حيث يتعدى نسبة 45% من إجمالي نفقات التسيير في الجزائر، أي ما يقارب 20% من إجمالي الموازنة وحوالي 10% من إجمالي الناتج المحلي الخام للدولة. مع العلم أن هذا الإنفاق يستهدف تقديم تحويلات وإعانات للطبقات الهشة في المجتمع على شكل إعانات مباشرة وأخرى غير مباشرة.

▪ **ضرورة إصلاح القطاع العام وحوكته:** وذلك يتأتى من خلال القيام بما يلي:

- أ- **إصلاح فواتير أجور القطاع العام:** من خلال تقييم فواتير أجور القطاع العام، واتخاذ تدابير إصلاحها، مثل تجميد الأجور والتعيينات، لتعديل سياسات التوظيف والتعويضات في القطاع العام.
- ب- **تعزيز حوكمة القطاع العام:** إن العمل على تحسين مختلف مؤشرات الحوكمة الرشيدة يعتبر من أهم التحديات التي تواجه راسمي السياسات العمومية في الدول الثلاث، وفي اعتقادنا لا يتأتى ذلك إلا بالوفاء بشروط ومتطلبات إرساء قواعد الحوكمة ومبادئها، وفيما يلي سنحاول إبراز أهمها:
- ت- **وضع الإطار العام لحوكمة القطاع العام:** إن تحقيق الحوكمة في القطاع العام يتطلب وضع إطار عام للحوكمة يتضمن مجموعة من المبادئ يتوجب على كل دائرة حكومية الالتزام بها، ويكون ذلك في شكل دليل شامل، يأخذ كل دائرة حكومية وفقاً لتشريعاتها ومتطلباتها الخاصة (الدولي، دليل شفافية المالية العامة، 2008، صفحة 12\_29)، لاسيما ما تعلق بالإفصاح والشفافية، المساءلة، مراجعة التشريعات... الخ.
- ث- **تعميق الإصلاح الإداري:** تعتبر الإصلاحات الإدارية المحددة الأهداف والإجراءات من أهم المتطلبات لتحسين الحوكمة في القطاع الحكومي، ومن أهمها نذكر ما يلي (الهاشمي، 2016، صفحة 97\_95):

- العمل على إطلاق لجنة مشتركة تضم بعض موظفي الإدارة العامة من ذوي الكفاءة والاختصاص وأفراد المجتمع المدني، حيث تتلقى تقارير دورية حول أداء الهيئة العامة والمشاكل التي تعترضها وعليها اقتراح

الحلول، كما لها حق مراقبة مهمات الموظفين، إنجازاتهم، سلوكهم الإداري، حجم العمل المنتج، صعوبات العمل...؛ وتقوم بدورها بإعداد تقارير دورية ترفع للجهات العليا؛

- تعزيز قدرات موظفي الرقابة المالية والإدارية فيما يتعلق بالتدقيق الداخلي والرقابة بفعالية وموضوعية؛  
- ضرورة اعتماد اللامركزية الإدارية، ومنحها الاستقلالية في اتخاذ القرارات وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية خاصة ما تعلق بالجباية المحلية، الإنفاق المحلي، المحاسبة، المساءلة.. الخ .

**2.3. تطوير أسلوب إعداد الموازنة:** إن الاعتماد على الموازنة التقليدية " Traditional Budget " (يطلق عليها في بعض الأحيان موازنة البنود بدل الاعتمادات "Item-Line Budget) التي شاع تطبيقها منذ 1921، أثبتت محدوديتها في تطوير الأداء النوعي للموازنة، باعتبار أنها تركز على الجانب الرقابي مع إهمال جانب الأداء، حيث يتم تصنف النفقات العامة حسب الوزارات والقطاعات، فكل وزارة تقابلها الاعتمادات المخصصة لها لسير نشاطها خلال السنة المقبلة، ولعل اللافت في النظام الموازني في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية وبدرجة أقل الإمارات العربية المتحدة هو قصوره في عدة نواحي، كالتقنيات التي تحضّر على أساسها الميزانية، أو ما تعلق بمدونة الميزانية والرقابة عليها.

- فيما يتعلق بالتقنيات الميزانية والتي يقصد بها مجموع القواعد والمبادئ التي تحضّر على أساسها الميزانية، نجد أن مبدأ السنوية المنحصر في سنة واحدة، يؤدي إلى تغييب النظرة الإستراتيجية لخطط الدولة، خاصة ما تعلق بتحليل المؤشرات المستقبلية في مجال الإنفاق والإيراد، بالإضافة إلى ضعف انسجامه مع تطور دور الدولة، نتيجة عدم وضوح العلاقة بين هذا الأسلوب من تبويب الموازنة وبين الخطة، مما يتعذر معه ربط الموازنة بأهداف الدولة (فاطمة، 2011، صفحة 74).

وما يُعاب على مدونة النفقات العامة أنها تتميز بعدم التجانس في التصنيف، بحيث يشير الباب الواحد إلى عدة نفقات من طبيعة مختلفة، كما أن طريقة التقديم والتصنيف الحالية لا تتم بحسب طبيعة النفقة في ميزانية التجهيز. وهذا ما يضيف بعض الضبابية بخصوص مهام بعض القطاعات الوزارية، إذ نجد من بين النفقات الخاصة بوزارة ما، نفقات متعلقة بنشاطات تندرج ضمن مهام وزارات أخرى.

- عدم الاتساق والانسجام بين مدونة النفقات الجارية (التسيير) والاستثمار (التجهيز): وهذا على اعتبار أن مدونة نفقات التسيير تقسم النفقات بحسب الوزارات أما مدونة نفقات التجهيز فتقسمها بحسب القطاعات، ما قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى بعض التداخل بين القسمين، علاوة على ذلك فإن كل وزارة تقوم بتقدير الاعتمادات التي تحتاجها خلال الفترة المقبلة، ثم تُرفع إلى وزارة المالية لتعديلها، وهذا من شأنه أن يخلق نوعا من المغالاة في طلب الاعتمادات من طرف الوزارات، دون الأخذ بعين الاعتبار سلم الأولويات من جهة، وضوابط الترشيح من جهة ثانية، وهذا ما نلمسه حقيقة في تزايد النفقات العامة عبر السنوات.



- إن عملية الرقابة التي تسري على النظام الميزاني الحالي لا تعدو أن تكون مراقبة حسابات لا غير، أما عن ممارسة الرقابة بأصولها لمعرفة مدى استغلال هاته النفقات في الأوجه الصحيحة بما يحقق الكفاءة الفعالية للوصول إلى الأهداف المسطرة، فيبدو أنها غائبة.

استنادا لما أسلفنا ذكره، نستنتج أن التصنيف الحالي للنفقات العامة لا يعكس بوضوح الأهداف المستقبلية المزمع تحقيقها، باعتبارها قائمة على الوسائل وليس على الأهداف. لذلك ومن منظورنا، لا بد من الانتقال بالموازنة من النظرة التقليدية إلى موازنة حديثة تقوم على البرامج والأداء والأهداف، حيث يمكن للدولة أن تستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن تحقيق الرقابة على أداء الوحدات الحكومية المختلفة، وضمان تحقيق وإنجاز الخدمات العامة ضمن حدود الموارد المالية المتاحة، على عكس الموازنة التقليدية التي تركز وصاية الدولة على تنفيذ النفقة بغض النظر عن تحقيق الهدف المنشود.

**3.3. الالتزام بمبادئ الشفافية التي تنص عليها المبادرات الدولية:** لقد نصت عديد المبادرات الدولية على ضرورة الالتزام بمبادئ الشفافية على مستوى المالية العمومية، ولعل أبرزها الميثاق المنقح لصندوق النقد الدولي والمتعلق بالممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة (الدولي، شفافية الموازنة: مكسب للجميع بلا خسائر، 2011، صفحة 6)، والذي ينص على خضوع النفقات العامة لمجموعة شاملة من القوانين والقواعد الإدارية التي تتسم بالوضوح والشفافية مع وجوب إتاحة كافة المعلومات الحالية والمستقبلية والمتوقعة المتعلقة بالمالية العامة عموما والإنفاق العمومي خصوصا للجمهور، وذلك من خلال تقديم وثائق الميزانية، والحسابات الختامية، ومختلف التقارير المتعلقة بالمالية العامة التي توضح أنشطة الحكومة على مستوى الميزانية العمومية.

وإذا رجعنا إلى الميزانية العامة في الجزائر مثلا، نجد أن أغلب هذه المبادئ غائبة، فالوثائق المعلنة والمرافقة للميزانية المذكورة في المادة 68 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية لا تظهر دائما في الميزانية العامة، خاصة فيما تعلق بالملحقات التفسيرية، والتقديرات المالية والاقتصادية، ماعدا ما تعلق بالجدول العادية التي يظهرها قانون المالية السنوي والمبوبة في شكل جداول (الجدول أ): الإيرادات العامة النهائية، الجدول (ب): ميزانية التسيير، الجدول (ج): ميزانية التجهيز).

كما أن الحسابات الخاصة بالخرينة هي الأخرى غير معلنة ولا تتوفر أي معلومات حولها، إلا ما تعلق بالاعتمادات المخصصة لها في الميزانية (حسابات التخصيص) علاوة على ذلك، فإن صلاحية البرلمان في مراقبة حسابات التخصيص الخاص تنقضي عند انتهاءه من المصادقة على قانون المالية.

### 4.3. تصحيح الاختلالات المتعلقة بالتسيير الميزاني للمشاريع: إن عدم نجاعة الإنفاق على المشاريع

هو نتيجة حتمية لعدم احترام المعايير الدولية المتعلقة بفعالية النظام الميزاني. ومن أبرز الاختلالات التي تواجه التسيير الميزاني والتي يجب العمل على تصحيحها نذكر ما يلي:

- غياب مؤشرات الفعالية والمتابعة للأهداف المحددة مسبقاً، والاكتفاء بفحص الاعتمادات ومراقبة الإجراءات وصحة الوثائق المبررة للدين العام بدون أي مؤشرات تتعلق بالنتائج والفجوة بين المخطط والمحقق؛

- اللجوء المتكرر للميزانيات الإضافية، وعدم استجابة الحسابات الخاصة للتنظيمات المعمول بها، مما يفقدها الشفافية، ويجعل البرلمان غير قادر على معرفة المبالغ الإجمالية المخصصة، وما تم تنفيذه من نفقات؛

- عدم امتلاك المعلومات الكافية، والفشل في الالتزام بتقديم التقارير من خلال بيان السياسة العامة للحكومة.

### 5.3. تعزيز الحوكمة الجبائية: إن الحفاظ على التوازنات المالية للدولة في ظل اتجاه الدولة نحو

حوكمة سياستها الإنفاقية يفرض الوفاء بمجموعة من المتطلبات تتعلق بالقطاع المالي العمومي، وعلى رأسها ترسيخ مبادئ الحوكمة الجبائية، وذلك باعتبار أن الأنظمة الضريبية المستقرة والإدارات الضريبية القوية عامل مهم في تعبئة التمويل الجبائي، فالبيئة الشفافة تمكن من التنبؤ فيها بكيفية التعامل الضريبي مع الصفقات والمعاملات، على اعتبار أن الطريقة التي يتبعها النظام الضريبي في تحصيل وإدارة الضرائب تؤثر على المتعاملين مع الإدارة الضريبية من حيث الوقت اللازم للامتثال والتكاليف المترتبة على ذلك الوقت، وعليه فمن شأن النظام الضريبي المثالي أن يساعد الحكومة على زيادة الإيرادات الأساسية الممولة للإنفاق العمومي من جهة، مع عدم إعاقة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى (العياشي، 2005، صفحة 15).

### 6.3. تبنى إستراتيجية التنويع الاقتصادي: لقد أضحت تنويع الاقتصاد وفق منهجية اقتصادية واضحة

المعالم خياراً لا بديل عنه، وذلك بدعم قطاعات اقتصادية ذات مردودية في المدى المتوسط تعوض شيئاً فشيئاً مكانة النفط في تركيبة الناتج الوطني، وتساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام يمكن من مواصلة جهود التنمية الاقتصادية، لكن قبل الحديث على ذلك يجب ضبط مفهوم التنويع من منظور الاقتصاد الجزائري.

#### ▪ ضرورة ضبط مفهوم التنويع من منظور الاقتصاد الجزائري: يعبر التنويع الاقتصادي من

منظور الاقتصاد الجزائري عن تلك الإجراءات التدريجية التي تؤدي إلى تنويع مصادر الدخل وتحقيق زيادة مساهمة القطاع الصناعي والزراعي والقطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي

من جهة، وتقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي والإجمالي من جهة ثانية، وعموما يهدف تنويع الاقتصاد الجزائري إلى تحقيق ما يلي:

- تقوية مساهمة مختلف القطاعات في هيكل الناتج المحلي الخام؛
- توسيع فرص وآفاق الاستثمار المحلي وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الشركاء التجاريين والانفتاح على الأسواق الدولية؛
- تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- توسيع وتنويع العوائد وزيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة، ومن ثم تسريع عملية النمو الاقتصادي؛
- إيجاد صناعة تصديرية أو إحلالية تسهم في تقوية الروابط الأمامية والخلفية للصناعات القائمة.

▪ **الرفع من مساهمة قطاع الصناعة والفلاحة والسياحة في تركيبة الناتج الإجمالي:** يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات المستعملة في قياس درجة التنويع الاقتصادي، وإذا استقرأنا الواقع الاقتصادي الجزائري نجد أن هذه القطاعات لا تزال مساهمتها ضحلة مقارنة بقطاع النفط، والجدول التالي يعطينا لمحة عن مساهمة هذه القطاعات في تركيبة الناتج المحلي الخام:

**الجدول رقم 8: نصيب بعض القطاعات في تركيبة الناتج المحلي الخام الجزائري**

القطاعات السنوات	الفلاحة		الصناعة		السياحة	
	القيمة (مليار د ج)	النسبة (%)	القيمة (مليار د ج)	النسبة (%)	القيمة (مليار د ج)	النسبة (%)
2009	931,3	9,3	570	3,5	138,11	0,23
2010	1015,3	8,5	617,4	5	247,81	0,42
2011	1183,2	8,1	663,8	3,4	370,6	1,3
2012	1421,7	9	728,6	4,6	489,65	2
2014	1771,5	10,3	/	/	/	/
2016	2140,3	12,3	979,3	5,6	/	/
2017	2282	11,5	1044,9	5,6	/	/

**المصدر:** بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، التقرير السنوي حول الوضعية النقدية والمالية للجزائر، مجموعة من الأعداد. <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport>

يتضح من الجدول أعلاه أن القطاعات الاقتصادية الثلاثة تساهم بقسط ضئيل في تركيبة الناتج المحلي الخام، فقطاع الزراعة على مر السنوات الأخيرة لم تتجاوز نسبة مساهمته 10% من حجم الناتج المحلي الخام، أما القطاع الصناعي فنسبة مساهمته في الناتج المحلي الخام لا تتعدى 5%؛ في حين لا يزال قطاع السياحة يساهم بنسبة لا تتعدى 2% في قيمة الناتج المحلي الخام. بمعنى أن القطاعات الثلاثة نسبة مساهمتها مجتمعة لا تتعدى نسبة 20%. وعليه فالتحدي المطروح أمام الحكومة اليوم هو تفعيل دور هذه

القطاعات في النسيج الاقتصادي الوطني وذلك من خلال مواصلة سياسة الإصلاحات والدعم والتحفيز من أجل رفع نسبة مساهمتها في حجم الناتج المحلي.

### 7.3. تنويع مصادر تمويل الاقتصاد: في ظل انكشاف الاقتصاد الجزائري على الأزمة النفطية

وانحصار الموارد الأساسية لتمويل المشاريع التنموية يتوجب على الجزائر المرور من الاعتماد على سياسة الميزانية إلى مقاربات السوق بمختلف آلياتها وتقنياتها التقليدية والإسلامية، ومنها تفعيل دور السوق المالية الجزائرية، وفي اعتقادنا تستطيع هذه السوق مواكبة سياسات التنويع من خلال ما يلي:

- إمكانية لجوء الشركات العمومية إلى البورصة للحصول على التمويل الضروري لمشاريعها وخططها الاقتصادية بعد نضوب موارد الخزينة العمومية في إطار سياسات التطهير اللامتناهية؛

- إمكانية طرح قروض سنديّة لتمويل مشاريع الدولة، ما يمكنها من تفادي شح المديونية الخارجية؛

- إمكانية خصصة بعض الشركات العمومية عن طريق البورصة على ضوء ما جاء في قانون المالية 2016 فيما يتعلق بإمكانية فتح رؤوس أموال الشركات العمومية بنسبة 33.33%؛

- إمكانية تنمية الادخار عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد الوطني، حيث تشجع سوق الأوراق المالية على تنمية عادة الادخار الاستثماري خاصة بالنسبة لصغار المدخرين الذين لا يستطيعون القيام بمشاريع مستقلة بأموالهم القليلة، ومن ثم فإنهم يفضلون شراء أوراق مالية على قدر أموالهم، وهذا يساعد في خدمة أغراض التنمية والحد من التضخم، كما أنها تساعد على توجيه المدخرات نحو الاستثمارات الملائمة (سواء في الأسهم أو السندات) وذلك وفقا لاتجاهات الأسعار.

### الخاتمة:

ما نخلص إليه في نهاية هذا البحث أن قطاع النفط يسهم بنسبة معتبرة في تركيبة الناتج المحلي الخام الإجمالي للاقتصاد الجزائري (حوالي 40%)، كما يعتبر موردا أساسيا تعتمد عليه الجزائر في تمويل موازاناتها (حوالي 55%)، ما جعل تذبذباته في السوق الدولية تؤثر مباشرة على توازاناتها النقدية والمالية الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري، كما حدث مع الانخفاضات الحادة التي انطلقت منذ منتصف سنة 2014، والتي امتدت حتى فترة الوباء العالمي (كورونا)، حيث قارب سعر النفط الجزائري عتبة 30 دولار للبرميل الواحد في نهاية شهر جانفي 2016، وقد كانت له انعكاسات وخيمة على مختلف مؤشرات الاستقرار النقدي والمالي، حيث فقد الدينار الجزائري حوالي 30% من قيمته، كما تم تسجيل عجز قياسي في الميزان التجاري، بالإضافة إلى عجز موازني غير مسبوق. وعليه توصي الدراسة بضرورة التفكير جديا في وضع إستراتيجية تمويلية بديلة تركز على تعميق الإصلاحات الاقتصادية وتنويع الاقتصاد، لاسيما ما تعلق بالمراجعة الجذرية للنموذج التنموي، وفسح المجال للقطاع الخاص ليؤدي دوره في الجهود التنموية بما يكرس فعليا الانتقال من اقتصاد يعتمد على الموازنة العامة إلى اقتصاد يعتمد على آليات

السوق، ضف إلى ذلك ضرورة تطوير آليات التمويل عن طريق السوق المالية وإدراج منتجات التمويل الإسلامي باعتبارها تستقطب شريحة مجتمعية واسعة تأبى التعامل بالربا، بالإضافة إلى العمل على ترشيد توجهات السياسة الإنفاقية وحوكمتها، طالما أن جل الدراسات الاستشرافية تؤكد على استمرار تدني أسعار النفط في المدى المتوسط بالنظر لخضوعه لمنطق السوق الدولية التي تتحكم فيها عوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية.

## قائمة المراجع

1. أسماء مهدي حسين الهاشمي. (2016). دور شفافية المعلومات المحاسبية في الإصلاح المالي الحكومي. بغداد، العراق: الكلية التقنية الإدارية.
2. بنك الجزائر. (2014). تقرير الوضعية النقدية والمالية للجزائر.
3. جاسم خالد السحنون. (مارس، 2016). النفط إلى أين؟ تم الاسترداد من الجمعية الاقتصادية الكويتية: [www.alshall.com/wp-content/uploads/2016](http://www.alshall.com/wp-content/uploads/2016)
4. خالد بن راشد الخاطر. (أوت 2015). تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون. الإمارات العربية المتحدة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
5. صندوق النقد الدولي. (جوان 2016). "خبراء الصندوق يختتمون بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 إلى الجزائر".
6. صندوق النقد الدولي. (2008). دليل شفافية المالية العامة. تم الاسترداد من <https://www.imf.org/external/np/fad/trans/ara/manuala.pdf>
7. صندوق النقد الدولي. (2011). شفافية الموازنة: مكسب للجميع بلا خسائر. صندوق النقد الدولي.
8. ضيف محمد. (2014). اثر السياسة المالية على النمو المستديم في الجزائر 2000-2012. الجزائر: جامعة الجزائر 3.
9. عجلان العياشي. (2005). ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل. الجزائر: جامعة الجزائر.
10. مفتاح فاطمة. (2011). تحديث النظام الميزاني في الجزائر. تلمسان، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقاسم.
11. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك). (2015). التقرير الإحصائي السنوي.
12. منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC. (مارس 2016). التقرير الشهري.